



المبادأة

عقدول المملكة

وأزمة تدبير الشئ المعنى
الخيارات و البدائل المصروحة

تأليف : عبد السلام أيت معيد

الصبعة الأولى

2014

المباركة

تأليف : عبد السلام آيت سحيّد

تدبير الشأن المهني والخيارات و البدائل المطروحة

اسم الكتاب : المبادرة: عدول المملكة وأزمة تدبير الشأن المهني الخيارات و البدائل المطروحة

اسم المؤلف : الدكتور عبد السلام أيت سعيد

هاتف المؤلف : Tél: 06 63 06 66 46

البريد الإلكتروني : aitsaid.abdeslam@gmail.com

الإيداع القانوني : 2014 MO 0700

ردمك : 2- 270 - 33 - 9954 - 978

الطبع: مطبعة كانابرات

الطبعة الأولى : ربيع الثاني 1435هـ / فبراير 2014

عبدول المملكة

وأزمة تدبير الشأء المهني :

«الخيارات والبدائل المطروحة»



فهرس المحتويات

- 07 - نداء المبادرة
- 11 - تقديم
- 15 - المحتوى الأول: مداخل الاستبصار
- 21 - المحتوى الثاني: الحظ من التوفيق واستنزال الصواب
- 25 - المحتوى الثالث: أدب الإختلاف بين صفاء الأرواح وتدافع الأشباح
- 29 - المحتوى الرابع: معالم وإضاءات حول المبادرة
- 33 - المحتوى الخامس: منهجية المبادرة على ضوء فقه الأصول والمقاصد الشرعية
- 41 - المحتوى السادس: عدول المغرب وأسئلة المرحلة
- 45 - المحتوى السابع: حركية العدول وأفق الإصلاح
- 51 - المحتوى الثامن: ضوابط ومعالم صياغة الميثاق
- 55 - المحتوى التاسع: فلسفة الميثاق ومضامينه
- 61 - المحتوى العاشر: الشأن التنظيمي وفقه التدبير
- 65 - المحتوى الحادي عشر: المسار المأمول
- 69 - المحتوى الثاني عشر: مقترحات عملية وآليات التنزيل
- 73 - المحتوى الثالث عشر: جواب الطبيب
- 81 - خاتمة



نداء المبادرة



- قال تعالى: "واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تمتدنون" سورة آل عمران. الآية 103.

- قال تعالى على لسان شعيب عليه السلام:

"إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب".
سورة هود، الآية. 88

- عن النعمان بن بشير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "مثل القائم على حدود الله والدين فيها، كمثل قوم استهموا على سفينة في البحر فأصاب بعضهم أسفلها وأصاب بعضهم أعلاها، فكان الذين في أسفلها يصدون فيستقون الماء، فيصبون على الذين في أعلاها، فقال الذين في أعلاها لا ندعكم تصعدون فتؤذوننا، فقال الذين في أسفلها فإننا ننقبها من أسفلها فنستقي، قال - أي النبي صلى الله عليه وسلم- : إن أخذوا على أيديهم فمنعواهم نجوا جميعا، وإن تركوهم غرقوا جميعا".

- رواه الإمام أحمد في مسنده.





تقديم



بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه وإخوانه وحزبه.
الحمد لله وكفى، وسلامه على عباده الذين اصطفى.

وبعد:

هذه مبادرتنا ظاهرة الإشارة يانعة الثمار دانية القطاف حبلى بالأفكار
والمقترحات قصدت بها الزلفى إلى الله تعالى أولاً ثم جمع شمل السادة العدول
على كلمة سواء، وعلى ظهر سفينتهم الهيئة الوطنية للعدول ثانياً.

وأرجو أن أستحق بها رضا الخالق سبحانه وتعالى، فهو خير ما أسعى إليه، أما
رضا المخلوق فصعب المنال وليس في الحساب.

ورب سكوت كان فيه بلاغة *** ورب كلام فيه عتب لعاتب

وقال الناظم أيضاً :

ولا تأسفن لأطماري وقيمتها *** فإنما هي أصداف على درر
ولاتظن خفاء النجم من صغرة *** فالذنب في ذاك محمول على البصر.

ولسنا بدعا من المهن الأخرى التي عانت قبلنا مثل ما عانينا أو أشد، لكنها لما
أجمعت أمرها وتوحدت، وصح منها العزم على تغيير ما بها وتجاوز فرقتها
ومآسيها خرجت من أزوماتها.

وان تباشير فجر جديد قد لاحت في الأفق، فهيا بنا إخواني العدول نقتحم
العقبات الكؤود ونتجنب العثرات وسلبيات الواقع.

والى ذلك الحين الذي يبرز فيه الفجر الجديد، أتساءل مع إخواني العدول كيف
نسترجع كرامتنا المدوسة وحقوقنا المسلوقة؟ كيف نحقق الائتلاف ونتجنب
التنازع والخصام؟ كيف تتسع صدورنا لاستيعاب تعدد الأفكار والرؤى وتباين
وجهات النظر؟

الأجوبة المطلوبة والحكمة المرجوة في هذا الصدد هي تحقيق الجدوى والنفع والمصلحة والكفاءة والخبرة، وبناء الهيئة الوطنية بناءً يساعد على الفعالية وعلى توحيد السادة العدول وتحسينهم من القلق والفرقة والاضطراب.

الهدف تغيير الأفكار الفاسدة والبنى المريضة والذهنيات العتيقة.

مهمة هذه المبادرة هي أن تغير البؤس الأسود والموت الأصفر في الواقع المهني بسعادة الوحدة والتضامن والتجديد والمدافعة والحوار... قاتل الله التمزق والغشائية والوهن "الدنيا غلاب فلا نامت أعين الجبناء".

نريد تصحيح منهجية تدبير الشأن المهني التي صيرت السادة العدول مفعولاً به في الساحة المهنية والقضائية منصوباً لكل ذل ومهانة إلى فاعل مرفوع عزيز يتبواً مقاعد المكرمين الأبرار.

فحي الله أهل العزم والإرادة والعلم والغيرة والتغيير.



مداخل الاستبصار



تطرح هذه - المبادرة - إن شاء الله سؤال الواقع المهني ومستقبله على السادة العدول الكرام، لنساهم في تشخيص الأدواء وتحديد الدواء، ومعرفة الخلل وإلى أي مستقبل مهني نتجه؟!!

سؤال مجهري ومحوري نطرحه ليطلع السادة العدول على ارتباكات الواقع المهني والمشاكل التي يتخبط فيها قطاع التوثيق العدلي بالمغرب.

سؤال بدون التبصر في الجواب عنه نوشك أن ننتيه في الصراعات الهامشية وفي دروب العصبية القبلية والفتوية، بلا وضوح ولا هدى ولا كتاب منير.

سؤال أطرحه على إخواني وزملائي العدول، لكي لا يطوى عنا النازقون والمانون الحقائق التاريخية والوقائع التنظيمية والرواسب المهنية، فالمنة تهدم الصنيعة، - كما يقال -.

ما العمل للخروج من ارتباكات الحاضر ومعانقة آفاق المستقبل بشروط القوة والعزة والكرامة، وبشروط الواثق في الله عز وجل وفي نفسه؟!!

للأسف يرى البعض منا، أنه وحده الذي يحمل في ذاته عوامل القوة والنباهة والصواب والذكاء، ... وغيره الضعف والسكنة والبلادة ... وأنه الوفي وغيره الخائنون..

معيار الناقد النصف في الحكم على تجربة الهيئة الوطنية للعدول، وعلى حاضر التخبط والصراع الذي يعيشه العدول، وعلى مستقبل التوثيق العدلي: هو الإخلاص والموضوعية والصدق والوعي بشروط التدافع والصراع.

في تقديرنا معركة المهنة لا تعني أن نعلن، ونشهر على الملأ وعلى المواقع الالكترونية في الشبكة العنكبوتية انتصار فريق وفشل الآخر، وأن نوزع صكوك الغفران والطهرانية والكيل بمكيالين في التعاطي مع الشأن المهني حسب المواقع والمصالح والحسابات الشخصية، وأن نبخس للناس أعمالهم وتضحياتهم.

سلاح الإعلام والدعايات الايديولوجية لا تحسم الصراع السياسي والانتخابي والتهافت على القيادة والرئاسة والمسؤولية، بقدر ما يحسمه فعليا: المصادقية والكفاءة والبرامج والالتصاق بهموم العدول ومعرفة المسغبة الشاغلة لهم وأسبابها!!

إن هذه -المبادرة - لا تروم تقليب المواجع، بقدر ما تسعى إلى التنبيه على المسارعة إلى الخير في الأمر العام للسادة العدول دون الإضرار بالأخوة الجامعة، مع استصحاب النية الحسنة، ودون تغييب العقل الناقد المحلل فضلا عن الإرادة العازمة.

وقد يكون من الإصابات القاتلة التي نعاني منها اليوم هو عدم امتلاك القدرة على التفريق بين المقصد والوسيلة، بين الثابت والمتحرك، بين الإمكانيات والأمنيات، وبين الأهداف المرحلية والإستراتيجية في منظومة التوثيق العدلي، الذي ينعكس مباشرة على النسيج التنظيمي للعدول بدءا بالإطار التنظيمي ومرورا بالأنشطة والتظاهرات وانتهاء بالسلوك اليومي للعدول في محيطهم المهني، وفي العلاقات البينية - بينهم - أفرادا وجماعات.

إن مدار المسؤولية المهنية والتكليف الجماعي يستوجبان منا جميعا البحث عن الحلول والقرارات المناسبة لواقع الهيئة الوطنية، ولحالة العدول المصابة بالركود والتوقف.

ويبقى باب الاقتراح للحلول والاجتهاد في صياغتها مطلوبا ومفتوحا، طالما أن الجميع ينادي بالإصلاح وتحديد مواطن الخلل، وتلقيح العدول من داء اليأس والقنوط والإحباط والعداوة ونوابت السوء.

ومفتاح ذلك كله - في نظري- هو فتح باب المبادرات، وامتلاك القدرة على العطاء والإبداع والاقتراح المتميز الذي يساهم في تجميع الكفاءات لبناء الفعل الجماعي المؤسسي للهيئة الوطنية للعدول .. والتخلص من عقلية الفقيه العدل الملحمة العارف بكل شيء، والفاهم لكل شيء، تلك العقلية التي قادتنا إلى الفشل في كل شيء ... وأورثتنا الصراعات والانقسامات على أنفسنا.

هذه المعادلة الصعبة لا بد من دراستها وبشكل موضوعي ووضع الحلول الغائبة، والوقوف بجرأة أمام بعض الأخطاء القاتلة التي تسببت في ضعف تأثير العدول في محيطهم الاجتماعي والقضائي والسياسي والمهني، وساهمت سلبيا في تراجع دور الهيئة الوطنية للعدول داخليا وخارجيا، فكريا واشعاعيا. وقد تكون هذه -المبادرة - مبادرة متواضعة لفتح باب الاجتهاد والاقترح، وظاهرة صحية تبشر بالأمل والخير، وتلمح إلى استشراق المستقبل المهني للعدول، والله المستعان والهادي إلى سواء السبيل.





الحظ من التوفيق
و استنزال الصواب



قال تعالى: « ولذا مالک عبادي عنى فإنى قریب اجیب دعوة الداع إذا دعان فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى لعلمهم یرشدون» البقرة الآیة 186.

إنه النداء والاستجابة، والدعاء، والإجابة فلنحسن الظن بالله عز وجل، وأسوق لكم قصة تاريخية واقعية سميتها «عجیبة»، تترجم ما نحن فیه، والله ولى التوفیق.

«عجیبة»

حكى ابن عقيل عن نفسه قال:

”حججت فالتقطت عقد لؤلؤ فى خيط أحمر، إذا شیخ أعمى ینشده ویبذل للمقطه مائة دينار، فرددته علیه، فقال: خذ الدنانیر فامتنت، وخرجت إلى الشام وزرت القدس، وقصدت بغداد، فأویت بحلب إلى مسجد وأنا بردان جائع، فقدمونى فصلیت بهم فأطعمونى وكان أول رمضان فقالوا: إمامنا توفى فصل بنا هذا الشهر، ففعلت، قالوا: لإمامنا بنت، فزوجت بها، فأقمت معها سنة، وأولدتها ذكرا، فمرضت فى نفاستها، فتأملتها يوما، فإذا فى عنقها العقد بعینه بخيطه الأحمر، فقلت لها لهذا قصة، وحكى لها فبكت، وقالت: أنت هو والله، لقد كان أبى يبكى ويقول: اللهم ارزق بنتى مثل الذى رد العقد على، وقد استجاب الله منه، ثم ماتت فأخذت العقد والميراث وعدت إلى بغداد.¹“



قال تعالى: « وإذا مالک عبادي عنى فإنى قریب أجیب دعوة الداع إذا دعان فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى لهم یرشدون» البقرة الآیة 186.

إنه النداء والاستجابة، والدعاء، والإجابة فلنحسن الظن بالله عز وجل، وأسوق لكم قصة تاريخية واقعية سميتها «عجیبة» تترجم ما نحن فیه، والله ولى التوفیق.

«عجیبة»

حكى ابن عقیل عن نفسه قال:

”حججت فالتقطت عقد لؤلؤ فى خیط أحمر، إذا شیخ أعمى ینشده وبندل للقطه مائة دینار، فرددته علیه، فقال: خذ الدنانیر فامتنت، وخرجت إلى الشام وزرت القدس، وقصدت بغداد، فأویت بحلب إلى مسجد وأنا بردان جاع، فقدمونى فصلیت بهم فأطعمونى وكان أول رمضان فقالوا: إمامنا توفى فصل بنا هذا الشهر، ففعلت، قالوا: لإمامنا بنت، فزوجت بها، فأقمت معها سنة، وأولدتها ذكرا، فمرضت فى نفاسها، فتأملتها یوما، فإذا فى عنقها العقد بعینه بخیطه الأحمر، فقلت لها لهذا قصة، وحكىت لها فبكت، وقالت: أنت هو والله، لقد كان أبى یبكى ویقول: اللهم ارزق بنتى مثل الذى رد العقد على، وقد استجاب الله منه، ثم ماتت فأخذت العقد والمیراث وعدت إلى بغداد.¹“



1 - سیر أعلام النبلاء، ج 449/19، للحافظ أبى عبد الله شمس الدین الذهبى، الناشر مؤسسة الرسالة سنة 1422هـ/2001م .



أدب الاختلاف

بين

صفاء الأرواح وتدافع الأشباح



الحمد لله القائل: "ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات، ولولئكم لهم عذاب عظيم" آل عمران أ. 105.

ولعل من المداخل الرئيسية والأساسية لمشروعية الاختلاف هو تحرير العلاقة بين الحق والباطل بين الخير والشر، بين معارف وهدايات الوحي ومدارك ومكتسبات العقل، أو بين صحيح المنقول وصريح المعقول، كما يقول الإمام ابن تيمية - رحمه الله-.

إن الذي يجعلنا نولي هذا الموضوع أهمية في هذه "المبادرة" هو أن قاعدة "الاختلاف" من القواعد المركبة التي يتداخل فيها النقل والعقل والعرف والتجربة والخبرة.

ولذلك فإن من "فقه الاختلاف" و"فكر الاختلاف" أن نؤصل في وسطنا المهني لما يمكن تسميته "بآداب الاختلاف بين العدول" المبني على صفاء الأرواح ودفع الأشباح، وهذا "الفقه" - فقه الاختلاف- يفترض إدراجه في جميع القضايا المختلفة على مستويات عديدة، فيتعامل به على مستوى الأفراد وعلى مستوى المكاتب والمجالس واللقاءات والندوات والمؤتمرات.

فإذا استطعنا أن ندخل في ثقافة العدول فن "إدراك آداب الاختلاف وقواعده" في المناقشة والحوار والتدبير وصنع القرار، فذلك سيعود حتما على المهنة والهيئة بالخير العميم.

لذلك يبقى المطلوب دائما احترام المخالف، واستحضار آداب الاختلاف، حتى لا نقع في التعميم وإيقاف المعايير والإنحياز دون مبرر إلى الذات أو الرأي الخاص أو إلى الجماعة أو الحزب أو الجمعية ... أو سواها.


قال الإمام الشافعي رحمه الله:

إذا المرء لا يرعاك إلا تكلفا *** فدعه ولا تكثر عليه التأسفا
ففي الناس أبدال وفي الترك راحة *** وفي القلب صبر للحبيب ولو جفا
فما كل من تهوالة يهواك قلبه *** ولا كل من صافيته لك قد صفا
إذا لم يكن صفو الوداد طبيعة *** فلا خير في ود يجيء تكلفا
ولا خير في خل يخون خليله *** ويلقاه من بعد المودة بالجفا
وينكر عيشا قد تقدم عهدا *** ويظهر سرا كان بالأمس قد خفا
سلام على الدنيا إذا لم يكن بها *** صديق صدوق صادق الوعد منصفا

رحمك الله يا إمامنا الأعز وأسكنك فسيح الجنان: فإني لم أجد ما أعبر به عن لوعتي وحرقتي سوى ما تضمنته هذه الجمل من نقايات الغرر ومن حكم بليغة ومن درر نفيسة، أجد فيها أدبا إسلاميا رفيعا ووفيرا، يغدي العقل ويوسع مداركه ويقوي فيه الإرادة الجادة والهمة العالية في تشريح وتحليل الإطار والجال الذي ابتلينا به اقتداءً بمن مضى من أعلام العدول قطعاً لشغب المحبطين وتشغيبات المنبطحين الفارقين في أحوال النرجسية حتى صارت الكثرة كالواحد، ناهيك عن طبيعة أزمة الخطاب المهني ومفرداته والمنظور الفكري والسياسي لإصلاح المهنة والإقلاع بها، الذي جمع ما تفرق في غيره من روائع صور النمطية وجميل الأخيلة الحرفية الفلسفة تفكيراً وتعبيراً ونقاشاً وكأني بهؤلاء الفارقين النرجسين باللبن الذي يخلط اللبن بالماء فجاء سيل فأهلك الغنم، فجعل يبكي ويقول: اجتمعت تلك القطرات فصارت سيلاً. ولسان الجزاء، يناديه: يداك أوكتا، وفوك نفع.

وكما قال الشاعر مصطفى السعودي في قصيدته الجميلة تحت عنوان: "جرح الانتماء":

واعجبي .. واعجبي ..
كل جدور الوحدة فينا
لكن الفرقة صارت في نظرنا دينا
ونجتر البؤس ظلما وأنينا
يا لحظة موتي اقتربي
اقتربي .. اقتربي اقتربي
فالعيش غدا حقلا من لهب
أمشي والجمر يعذبني
كيف أعيش بساحة ذل؟!
كيف أعيش على عصبي؟!
وأريد بعنف أن أنسى
أتمنى لو أنسى
لكن هل أنسى نسبي؟!!



معالـم وإضاءات حول المبادرة



ارتبط عنوان هذه المبادرة بمفهومين أساسيين:

الإصلاح والتصحيح، على اعتبار أن المفهومين هما المدخل السليم لعقد قران جديد (مراجعة) بين الهيئة الوطنية للعدول وأبنائها، وتكون الهيئة الوطنية من جديد حاملة لمشروع التوثيق العدلي، ليحصل التطابق بين الهموم المهنية للعدول وهويتها التنظيمية والتأطيرية فنتجاوز بذلك جوهر أزمنا الحاضرة.

واننا لنعتقد - جازمين - أنه لن تقوم للسادة العدول قائمة ما لم يفتحوا باب الإصلاح والتصحيح، وفق الضوابط الشرعية والقانونية المقررة والقواعد التنظيمية المهنية المرعية، ولا بد لنخبة وطلائع العدول المثقفين والسياسيين والفيورين من القيام بواجبهم التاريخي بهذا الخصوص.

ولذلك، فإن ما نرومه من خلال هذه المبادرة هو الوصول إلى تحقيق تلك المعاني والدلالات المتضمنة في مفهومي: «الإصلاح والتصحيح».

فالمبادرة هي:

بمثابة «**المنهاج العملي**» للرؤية والتصور وتحديد الاختيارات وما تثيره من الأسئلة حول الموضوعات والقضايا المهنية والتنظيمية التي يعيشها السادة العدول.

بمثابة «**الحجة**» على خصوم المبادرة الذين يشوّشون ويروّجون لأوهام راکنة في عقولهم، وهم لم يطلعوا بعد على تفاصيل المبادرة وخريطتها.

بمثابة «**البيان والتبيان**» لمن أراد - بصدق وعزيمة- أن يفتح على مقترحاتنا وأفكارنا حول الأزمة الراهنة.

بمثابة «**الدليل والبيّنة**» لمن يختلف معنا ويعارض مقترحاتنا من غير دليل ولا بديل.

إنها قاعدة «**التواصل والحوار**» مع مختلف مكونات قطاع التوثيق العدلي.

إنها القواعد الأساسية الخمس لكل اجتهاد ومحاولة للتجديد والتغيير.

فالمبادرة، هي مقاربة لجوانب الاتفاق والاختلاف وطبيعتهما حول القضايا والإشكالات المطروحة في الساحة المهنية.

وهي ليست ورقة أرقام ومعطيات وتقارير مالية وأدبية بالأساس، وإنما هي - في كلمة-: تصور ورؤية ومشروع يؤسس لاختيارات المستقبل نحو التوثيق العدلي المأمول والممكن التحقيق بعد صدور توصيات الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة بالمغرب.



منهجية المبادرة على ضوء فقه الأصول

والمقاصد الشرعية

- مقارنة تأصيلية -



تنضبط رؤيتنا في صياغة هذه المبادرة بضوابط علم أصول الفقه ومقاصد الشريعة التي جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها.

وعليه، فإننا نقدر أن نجاح عملية الإصلاح والتصحيح تقتضي الموازنة في ما يعرض من المقترحات والحلول للمشاكل المهنية والتنظيمية على ضوء تقدير المصلحة والفسدة واعتبار المآلات، وتحقيق الناطق وفق الضوابط والشروط المنصوص عليها في مظاهرها.

والوعي بهذه المنهجية في التحليل والتعليل هو الذي يمنحنا الرشد في استيعاب وتمثل الواقع واستشراف المستقبل دون السقوط في القطيعة التاريخية مع الموروث ودون الاستلاب والتبعية والذوبان في الحداثة المعاصرة.

فالتكليف الشرعي المناسب هو الذي يستحضر اعتبار المناسبة والسياس والحوال والمآل، مثال ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها: "لولا أن قومك حديثو عهد بشرك لهدمت الكعبة فألزقتها بالأرض، وجعلت لها بابين، بابا شرقيا وبابا غربيا وزدت فيها ستة أذرع من الحجر، فإن قرشا إقتصرتها حيث بنت الكعبة." رواه مسلم. - كتاب الحج -.

فمن خلال هذا الحديث نستنتج أمرين:

✓ الأول: اعتبار الحال (أي الظرف).

✓ والثاني: اعتبار المآل (أي النتائج).

وهما ضابطان أساسيان في مناهج العمل وفي عملية تقدير المصلحة والفسدة.

وعليه، فإننا نقدر أن نجاح عملية الإصلاح والتصحيح ومقاربة أزمة الشأن المهني للعدول وما يعرض في الساحة من قضايا واشكالات مرهون بالضابطين السابقين وبميزان تفاوت المصالح والمفاسد وبفقه الواقع ومعرفة الناس.

وفي علم أصول الفقه هناك قواعد كثيرة تقرر ما يلي:
”إذا تقرر الحكم الشرعي وجب تعيين مناطه.“

”الحكم التكليفي لا يأخذ صفة الحكم الشرعي إلا بالارتباط مع الحكم الوضعي المتعلق بالشروط والأسباب والموانع.“

واعتبار الواقع مقتضى من مقتضيات الحكم الوضعي.

وبناء على ما تقدم، فإن العمل - تصحيحاً كان أو إصلاحياً - لا يكون راشداً بنظرنا إلا إذا اعتمد وارتكز على القواعد والضوابط السابقة. والفقيه النبيه هو من يعتمد في اجتهاده وتحليله على معادلة الإحاطة بين الفهم للنص والوعي بالواقع.

وبموجب فهمنا لهذه المعادلة واسقاطها وتنزيلها على الواقع المهني للسادة العدول ينبغي تقدير حلول الأزمة ومخارجها بالشروط التالية:

اعتبار المرحلة والتدرج.

اعتبار فقه الموازنات.

اعتبار وجوه الاستصلاح وممالك الاستصواب.

والهيئة الوطنية للعدول باعتبار الشرط الأول هي في مرحلة المغالبة والمزاحمة والتدافع، وما زال ينتظرها الشيء الكثير لبلوغ مرحلة التمكين، ولكل مرحلة وزمان شروط وأحكام.

ولهذا تُحيل مرحلتها الراهنة إلى ضرورة امتلاك فقه الأولويات وفقه الموازنات وفقه الاستصلاح.

يقول ابن القيم رحمه الله في ”أعلامه“¹: ” والفقيه من يطبق بين الواقع والواجب وينفذ الواجب بحسب استطاعته، لا من يلقي العداوة بين الواجب والواقع، فلكل زمان حكم، والناس بزمانهم...“

1 - أعلام الموقعين، ج 4 / 169 الطبعة الأولى 1411 هـ / 1991 الناشر دار الكتب العلمية بيروت لبنان

فبهذه المقاربة الأصولية المقاصدية، تحاول هذه المبادرة تشخيص العلل، وتسديد الحوار في المختلف فيه، وتثبيت مبدأ التفاضل لحفظ ذات البين ولدرء الحالقة. وباستقرائنا لتاريخ خطة العدالة والواقع المعيش للسادة العدول، يتبين أن ثلاثة مجالات أو دوائر أساسية هي التي يتوقف عليها إصلاح المهنة والهيئة الوطنية، ويمثل كل مجال منها عاملاً مؤثراً في الشأن المهني للعدول:

عامل الوعي وطبيعة التفكير العدلي.

وعامل التقنين أو القانون المنظم للمهنة.

وعامل التنظيم أو الجهاز المؤطر للمهنة.

وحاصل التفاعل بين هذه العوامل الثلاثة هو الذي يحدد وجهة التوثيق العدلي والعدول، إنه تفاعل بين ثلاث سلط:

أ - السلطة الفكرية والعلمية.

ب - السلطة التشريعية.

ت - السلطة التنفيذية.

لذلك نرى أن مشكلتنا نحن العدول تتمثل في:

أ - هيمنة التفكير التقليدي والعقل التجزئ والتصورات المخملية على السلوك الفردي والجماعي للعدول.

ويمكن تلخيص هذا النمط من التفكير في مقولة جامعة: "سيادة القعود وسيطرة العقود" أي الانشغال بالاشهاد والعقود والتقاعد عن الدفاع عن مطالب المهنة.

ب - هشاشة النصوص وضعف القوانين المنظمة للمهنة.

ج - ضعف سلطة الهيئة الوطنية للعدول وغياب آليات الضبط والتدبير والتسيير والإشراف.

انطلاقاً من هذه العوامل، يتمثل جهدنا الإصلاحي والتصحيحي في هذه المبادرة وفي غيرها من أعمالنا التي ستنشر قريباً إن شاء الله- في معالجة هذه القضايا والإشكاليات وما يترتب عنها من ظواهر فكرية وأزمات تنظيمية.

وبناء على تقدير رؤيتنا للواقع المتردي وأزمة الرؤية والقيادة والتنظيم في المسار المهني للعدول، فإننا نميز في منظورنا التصحيحي بين أطروحتين:

أ- أطروحة الحل الانتقالي.

ب- وأطروحة الحل الشامل النهائي.

ولا بد هنا من تقديم توضيحين أساسيين بخصوص الأطروحتين:

• **أولهما:** أن المبادرة في الوقت الراهن لا تشغل بأطروحة الحل النهائي على اعتبار أن ملف مهنة التوثيق العدلي يتداخل فيه على مستوى الإصلاح الجذري مجموعة من العوامل والاعتبارات الذاتية والموضوعية - خاصة التشريع والقوانين والوضع السياسي العام في البلد ونضج أصحاب المهنة-.

• **وثانيهما:** يشير أن المبادرة تطرح أفكارها في نطاق "رؤية الحل الانتقالي".

ومضمون المبادرة في ضوء هذه الرؤية يروم اختزال مفهوم "الانتقالية" في مجموعة من المقترحات العملية التي ترسم الواقعية المطلوبة في التعاطي مع الشأن المهني حالاً ومستقبلاً.

إن إستراتيجية "الحل الانتقالي" هي إستراتيجية التضامن الجماعي والتعاون الفعلي لإيجاد الحلول والمخارج، وبوابة هذا "الحل الانتقالي" هي التصحيح والإصلاح من خلال عقد مناظرة وطنية على أرضية ميثاق مشترك، وتجاوز منطق التخوين والأفكار المسبقة والوهمية.

فالكل يتدافع على أساس تحقيق كرامة العدالة والعدول، فلماذا لا نلتف حول مشروع وحدوي على قاعدة: "لا زعامة بدون كفاءة ولا قيادة بدون مسؤولية

ولا مسؤولية بدون مراقبة ومحاسبة.“ قال تعالى على لسان يوسف عليه السلام: ” قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم.“ سورة يوسف آية 55.

ويظل بناء ”الهيئة الوطنية للعدول“ بوصفه إطارا فاعلا وقويا وجامعا لكافة السادة العدول هدفا ثابتا ضمن أهدافنا المرحلية والمستقبلية.

ونرى السبيل الراشد لبلوغ ذلك يمر عبر تقوية مناعة الوعي الفكري والسياسي للسادة العدول، وتطوير مشاركتهم الفعلية في صناعة القرار المهني والتنظيمي.

”إن خمس ملاعق سكر في كوب شاي لن تجعله حلوا، ما لم تحرك السكر.“

ونأمل من هذه المبادرة أن تكون بمثابة المحرك إن شاء الله تعالى.

ونحن لا نعد هذه المبادرة إنجازا مثاليا بل بداية جادة في طريق الرجوع إلى الصواب وتحقيق الإصلاح وجمع الصف، وتجاوز الخلاف وليس الاختلاف، لأن المخالف ليس هو ”العدو“ بالضرورة.

ولهذا فإننا نميز في دائرة الاختلاف التنظيمي والمهني بين ثلاثة دوائر:

• دائرة الموافق والمساند.

• دائرة المخالف.


• دائرة المخاصم.

ومن الأمور المطلوبة والواجبة شرعا وعقلا في ضوء هذا الاختلاف، هو انخراط مختلف الفرقاء، في العملية التعاقدية على قاعدة: ”العدل والإنصاف والمصلحة العامة.“ ”فلا ضرر ولا ضرار.“ و”النظر في العواقب يصلح الأمور.“ ورب إشارة أبلغ من عبارة.

والله ولي التوفيق.







عقود المغرب
و أسئلة المرحلة



لقد سمحت تجربة تدبير الشأن المهني للسادة العدول من خلال الهيئة الوطنية للعدول، بظهور كثير من الرؤى والأفكار والمقاربات التي تنوعت منطلقاتها المنهجية وطبيعة نتائجها ومآلاتها. ورغم وحدة المجال المهني الذي تنتسب إليه، فإن هذه الأفكار والتصورات التي يتداولها المنتسبون إلى المهنة في ساحة التدافع تتميز بالتضارب والغموض وغياب العمق في التحليل تبعا لزوايا النظر والتقدير، والخلفية الأيديولوجية التي تصدر منها.

ولهذا ارتأيت في هذه المبادأة أن أساهم مع إخواني العدول خاصة النخبة الفكرية والسياسية منهم في تعميق النقاش حول الشأن المهني للعدول تفكيراً وتنظيراً وتفعيلاً برؤية نقدية مستقبلية.

ومن الأکید أن هذه المقالة ستجد انزعاجاً من ذوي التفكير المشوش أصحاب المال والتكاثر والكراسي المنكوسة والزعامة المنفوشة، لكن النصيحة في الدين تستوجب مني إشراك أهل الحكمة والعلم والغيرة من السادة العدول في المعالجة الحقيقية لواقع المهنة بعيداً عن المزايدات السياسية والانتخابية قصد تجاوز العوائق والعراقيل والانتكاسات الميدانية التي نعيشها، بمنهجية علمية موضوعية نزيهة وفي إطار الحوار الهادئ اللطيف والمشاركة الفكرية التي تقبل الأخذ والعطاء، والاعتراف بالصواب والحق ولو كان مرا، وإنصاف الرأي المخالف سرا وجهراً، والاستفادة من جهود وعطاءات أبناء المهنة جميعاً دون تمييز أو احتقار.

ولذلك أنصح إخواني العدول - الفيورين على مهنتهم- التحلي بالصبر والواقعية والنفوس الطويل، ورصد المتغيرات الواقعة في محيط المهنة، وأخذها بعين الاعتبار، وإجراء التعديلات اللازمة في أسلوب الحوار والمناقشة وسياسة التغيير لتتلاءم مع المعطيات الجديدة التي تعرفها منظومة العدالة بالمغرب وما تضمنته "توصيات الميثاق".

وعلى هذا الأساس، أعتقد جازماً أن كل من يجعل فكره وجهوده وبيضه في سلة "الأنا" وفي جبة "الفئوية والأشياء والقبيلة والحزب والمصالح الشخصية.." لا يمكن أن يسلم من الفشل والتناقض والتضارب.

فكيف يمكن قبول مقالة العدل الراخ في تربة السوابق والاستبداد والإقصاء، والتفريق؟! وبعبارة أكثر وضوحاً: كيف يقبل السادة العدول مواعظ وخطب من يلسع في محراب العدالة كالعقرب الأسود؟! هل من سبيل إلى تجديد واقع خطة العدالة وتحرير صورة الهيئة الوطنية للعدول من مفردات التخلف والتقليد وحبال الإبل والخيام، وشحد الهمم والعزائم إلى استخدام العقل والاجتهاد وإعمال الفكر واستلهاهم الحدائفة المعاصرة دون تقويض مقومات المرجعية الإسلامية ومجالاتها الفسيحة لسلك طريق التجديد والنهوض والعزة؟!



حركة العدل

و

أفق الإصلاح



كتبت سابقا في سلسلة مقالات لماذا تأخر العجول وتقدم غيرهم؟! ولا يزال في نفسي شيء من هذه الإشكالية المتناسلة متواصلا في ارتباط مع استمرار حالة الانحطاط الفكري والتنظيمي والمهني في ساحتنا. سيحتاج الجواب عن هذا السؤال المركزي، زمنا غير يسير للنقاشات والمراجعات الفكرية والمهنية، وما مدى استعداد كل فرد أو تيار داخل جسم العجول للقيام بالنقد الذاتي لفكره وسلوكه؟! وما مدى نجاحه في بلورة «أرضية مشتركة حول المهنة والهيئة»، تمكن من إنضاج رؤى جديدة وخطط واقعية لقضايا آنية ملحة (طبيعة القوانين المنظمة للمهنة/ الملف الاجتماعي/ الملف التنظيمي/ الملف المالي/ الانتخابات/ العمل السياسي والتسرب إلى الأحزاب/ الإعلام والتواصل/ اكتاب العضوية في المنظمات الدولية والعربية... وتمتين الدبلوماسية التوثيقية عربيا وإسلاميا).

وكذلك ما مدى تمكننا من صياغة مشروعنا المهني بلغة دقيقة وخطاب واضح يقدم إجابات على تحديات المرحلة، مع ما يتطلب ذلك من قطيعة مع القراءة التقليدية وعقلية المحضرة والشرط التي ميزت الكثير من النقاشات والحوارات في مجال تحديث المهنة وتنظيمها وخلخلة الموروث التقليدي، حيث يتميز هذا المنظور التقليدي بعدم امتلاك أي مشروع سياسي مهني إصلاحي أو تغييري متكامل سوى الشعارات الفضفاضة والتباكي واجترار الماضي والانحسار في التاريخ دون السعي في صناعته!!

وفي مقابل هذا التيار التقليدي السلفي، هل يمتلك «تيار الإصلاح والحدثة والتغيير، القدرة على ممارسة التخطيط والبرغماتية والمرونة في صياغة «رؤية واقعية معاصرة»، من أجل إنجاز التوثيق العدلي بالمغرب، وتقليص الهوة بينه وبين منافسيه في الساحة؟! وهل يستطيع هذا التيار أن يوفق بين الممارسة والتنظير؟! وهل يمكن اعتبار الواقعية والمرونة تطورا أم تنازلا؟!!

وما مدى استعداد أطراف العجول وتياراتهم قاعدة وقيادة لتقديم تنازلات من أجل إنجاز «المصير المشترك» للنهوض بالمهنة والهيئة؟!!

ثم ما مدى استعداد كل طرف وظيف للدخول في إدارة الاختلاف مع المخالفين - صقورا كانوا أو حمانم - والاعتراف بأرائهم وأفكارهم وحقهم في النقد والمشاركة في إدارة الشأن العدلي والمضي سويا نحو تطوير آليات تسيير الهيئة الوطنية نحو الأفضل على قاعدة الديمقراطية، التي تستند على التداول بين الأغلبية والمعارضة على ضوء البرامج والمخططات، وليس على الأشخاص والأعيان والوجاهة التي تتأسس على قاعدة مفادها: «من يحرق أكثر هو من يفوز أخيرا»، كما استنتج مارسيل موس في دراسته على قبائل الهنود الحمر (Essai sur le don).

نعم لا يمكن استيراد الديمقراطية بحال من الأحوال إلى مجتمع العدول وبينتهم التنظيمية، فهي تنمو في مناخ الحوار والاختلاف والانصات والاحترام. فالثقافة الديمقراطية تنطوي في بعدها الفلسفي على معاني التفاوض والتوافق.

لا ديمقراطية بدون عناصرها الأساسية وهي:

- احترام القانون.
- مؤسسات قوية لا صورية.
- قاعدة جماهيرية حيوية ونشيطة.
- الانتخابات النزيهة.
- حرية التعبير.
- الشفافية والمسؤولية والمحاسبة.

ورغم خصوصية مهنة التوثيق العدلي ومميزاتها الاجتماعية والحضارية ورغم اختلاف أبنائها وأهلها، فإن الالتفاف حول مشروع مشترك للإنقاذ بما يقتضيه من مرونة وتفاوض وتوافق وتنازلات بين صناعات الرأي والقرار في المهنة هو المدخل الطبيعي لتقوية المتفق عليه وتجاوز الخلافات الشخصية والتنظيمية صونا، لكافة خطة العدالة في الجهاز القضائي وفي ذاكرة المجتمع المغربي، وتحقيق مكتسب التغيير الحقيقي للمهنة التي يتربص بها الأعداء من أجل اذكاء الصراعات بين العدول ومحاولة احتواءها والتحكم في مسارها!!

فهل يتوافق السادة العدول في تجاوز العقبات النفسية من اجل تقريب الفهم وصياغة ميثاق وطني تشارك فيه كل أطراف وتوجهات وتيارات المهنة لإخراجها من أزمتها وخلافتها؟!

نجاح هذه المبادرة وتنفيذ هذا الميثاق الوطني المشترك، رهين بتجاوز الأحكام المسبقة والشكوك، شعارنا في ذلك الحديث النبوي الشريف :، نحن أحق بالشك من ابراهيم،،

وكذلك تجاوز الحكم على النوايا التي تذكىها الهيئفوبيا في حق أنصار الهيئة الوطنية عموما. وأيضا تجاوز الحكم على النوايا التي تذكىها، النقابوفوبيا، في حق مؤسي النقابة الوطنية خصوصا.

حيث تهدر الجهود الكبرى في الاتهامات والردود والانفعالات عوض أن تصرف في التخطيط الرشيد لمستقبل المهنة كي نكون في مستوى اللحظة التاريخية التي نعيشها وتعيشها المهن القضائية والقانونية الأخرى.

إن الواجب المهني يقتضي منا جميعا المساهمة في صياغة هذا الميثاق ومناقشته وتفعيله وتقييمه ثم إصدار الأحكام بحقه واقتراح تصحيح مساره أو دعمه من موقع المساندة أو المعارضة.

فالأجيال المهنية الصاعدة والقابلة لن تغفر سوء تدبيرنا وفعالنا، وشواهد التاريخ لن تنسى عثارنا.


وكما قال دعبل الخزاعي:

خليفة مات لم يحزن له أحد *** وأخر قام لم يفرح به أحد

فمر ذاك ومر الشؤم يتبعه *** وقام ذاك فقام النحس والنكد







**ضوابط ومعالـم
لصياغة الميثاق**



إذا كان مقترحنا السابق للخروج من الأزمة هو مقترح «الميثاق الوطني المشترك»، ومن أجل تدبير الاختلاف ونزع فتيل التوتر وتقليل النزاعات والخصومات، وتنمية أفاق التواصل والتعاون وتنويع أشكال ترميم وبناء المهنة، فإن تحقيق هذه المقاصد رهين بجودة وجدوى المنهج المتبع في الصياغة والبناء، ولهذا نقترح جملة من الضوابط دون تفصيل القول فيها يمكن الاستناد إليها في حسن إدارة الاختلاف بين المختلفين حتى يتعاون الجميع وهي:

1. ضابط المسؤولية والأمانة.
 2. ضابط الصدق.
 3. ضابط الإخلاص.
 4. ضابط الإنصاف.
 5. ضابط العلم. لقوله تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام: « يا أبت إنني قد جاءني من العلم ما لم يأتيك فاتبعني أهدك صراطها سويا». سورة مريم 43
 6. ضابط مراعاة مراتب القضايا.
 7. ضابط مراعاة أولوية اللحظة والزمان.
 8. ضابط التمسك بالوفاق رغم وجود الخلاف.
- تلکم كانت جملة من الضوابط التي تؤسس لأرضية مشتركة جامعة بين السادة العدول نقترحها قصد الاستناد إليها في منهجية العمل.





فلسفة الميثاق، ومضامينه



نقصد بمقترح «الميثاق الوطني المشترك» : وضع أرضية مفتوحة حول راهنية الشأن المهني للسادة العدول، بمنطق التشخيص والتفاعل الايجابي مع متغيرات المهنة ومستجدات ميثاق إصلاح منظومة العدالة سواء في أبعاده السياسية أو القانونية.

وعلى المستوى الداخلي كيف نؤسس لبدأ الحوار الجاد منهجا، وللنضال والكفاح لانتزاع المطالب والحقوق والمكتسبات طريقا، وللوحدة والتضامن بيننا هدفا، وكمال الميثاق يقتضى التسليم بضرورة تمتين أصرة الأخوة والمعاشرة غاية ومقصدا في العلاقات المهنية والتنظيمية بين السادة العدول.

على ضوء هذا التفسير والتوضيح الذي يحدد المبادئ الكبرى، والمجالات الأساسية للعمل، أهيب بكل إخواني وزملائي العدول أن ينخرطوا في دعم هذه المبادرة باقتراحاتهم وأفكارهم وتوجيهاتهم، للخروج من أزمتنا الراهنة، فالتحديات والعقبات إخواني الكرام عبارة عن ابتلاءات وامتحانات ستمحص من خلالها (مستقبلا إن شاء الله) قوة التحام بين القيادة والقاعدة على ضوء احترام الديمقراطية والشورى الملزمة للقيادة، والطاعة والانضباط من طرف القواعد على ضوء القاعدة الدستورية الكبرى: «ربط المسؤولية بالمحاسبة».

أما الإخفاقات والانتكاسات التي تعيشها المهنة في الظرف الراهن فهي فرصة ولحظة تاريخية للمراجعة والتقويم والنقد وتجاوز الأخطاء، وشحن الهمم والطاقات البشرية التي تزخر بها المهنة للانطلاق من جديد بثقة وتفاؤل نحو المستقبل الزاهر بإذن الله تعالى.

1. الميثاق مقارنة في التأصيل:

تجلت الخلفية العملية لفكرة «الميثاق» عند الكاتب، من التجربة النبوية ومن سيرته العطرة (صلى الله عليه وسلم) حين قدم المدينة المنورة، حيث أول عمل قام به المصطفى (صلى الله عليه وسلم) هو كتابة الوثيقة التي تنظم أمور

المسلمين فيما بينهم من جهة، وبين المسلمين وغيرهم من الشركين واليهود من جهة أخرى.

وفي حديث كعب بن مالك: «ولقد شهدت مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ليلة العقبة حين تواقفنا على الإسلام، أي تحالفنا وتعاهدنا..»

والتوافق، تفاعل منه.

والميثاق، العهد، مفعال من الوفاق..»

• وفي سورة آل عمران: « ولذا اخذ الله ميثاق الذين لوتوا الكتاب لَتَبَيِّنَنَّ لَهُمْ سُبُلَهُمْ وَلَتَكْتُمُونَهُ.»

• وفي البقرة: «ولذا اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانا وذي القربى واليتامى والمساكين، وقولوا للنامس حسنا وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة...».

• وفي سياق الحديث عن تعليم الجاهلين، يقول ابن القيم رحمه الله: «وما أخذ الله الميثاق، على أهل الجهل أن يتعلموا حتى أخذ الميثاق على أهل العلم أن يعلموا وبيّنوا..»

2. ماهية الميثاق:

حسبي أن أصدر صوتا بطني لكي أجعل أدمغة الآخرين تتفاعل مع أفكاري أو تشكل صورا في أذهانهم حول الماضي الغابر لخطة العدالة أو أحلام السادة العدول نحو المستقبل.

إن تعقب مسارب أزمة واقع السادة العدول وتفكيك اللغز المحير لمعرفة أسباب الإخفاق وعوامل التردّي تشكل مادة و ماهية هذا الميثاق.

إنها أزمة الوعي المهني في خطة العدالة بين العقل الفاعل والعقل المنفعل، المزقين بين موروث الماضي ومتطلبات الحاضر.

لماذا فشلنا في الوحدة والنهوض بالمهنة ومنافسة باقي المهن؟!
كيف يمكن للسادة العدول النهوض والإقلاع بالمهنة وعقولنا مكبلة بأغلال
الذات والصراعات الشخصية وقهر الآخر؟

هل ثمة «عقل جماعي قاهر» يتحكم في وعينا، ويحول دون خروجنا من نفق
الانقسام والصراع والتشرذم والتشكيك بمختلف مستوياته؟!

هذه عينة من أسئلة متداخلة أطرحها على أرضية الميثاق. وأنا على قناعة كاملة أننا
نوجد - كشريحة مهنية - في المغرب داخل قاعة انتظار كبيرة.

ونحن إذا أجدنا النظر في خريطة المهن الناجحة والمتفوقة نجد السبب الرئيس لا
يعدو أن يكون في مقصد «الوحدة وحفظ الكيان».

وإيماننا مني بأهمية وحدة الصف المهني كخيار استراتيجي في النضال والدفاع
عن الحقوق والمكتسبات، فإني لا أعارض التنوع الذي يقتضيه اختلاف البيئات
والأعراف والمواريث الثقافية المتعددة، إنه تنوع في إطار الوحدة المهنية الجامعة
.. كتنوع الأزهار والثمار داخل الحديقة الواحدة.

ويكفي لتأصيل مفهوم «الوحدة» كفريضة شرعية وضرورة واقعية، قوله

تعالى: «**واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا**» سورة آل عمران 103

وقوله (صلى الله عليه وسلم) في ما رواه أحمد في مسنده وحسنه الألباني
عن النعمان بن بشير قال: قال النبي (صلى الله عليه وسلم) على المنبر: «من لم
يشكر القليل لم يشكر الكثير، ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل،
والتحدث بنعمة الله شكر وتركها كفر والجماعة رحمة والفرقة عذاب». وفي
رواية «الجماعة بركة، وتجليات الرحمة والبركة التي وردت في هذا الحديث،
ستجلى إن شاء الله - في المكاسب والمطالب التي ستتحقق بإذن الله إن توحدنا
وتكتلنا، وربما فوق المتوقع والمأمول».





الشأؤ التنظيمي
و
فقه التدبير



توجد الهيئة الوطنية للعدول كإطار جامع وممثل شرعي وقانوني لكافة السادة العدول على الصعيد الوطني في مفترق الطرق، فهي أمام وضع تاريخي وتنظيمي يتسم بتعدد الاختيارات والقرارات الكبرى، التي تنتظم في نهاية المطاف حول خيارين رئيسيين ومتعارضين:

1 - الخيار الأول: وهو ديمقراطي شوري - يمكن للهيئة الوطنية أن تنخرط فيه بقوة ودينامية وانفتاح عبر استثمار جميع الطاقات والكوادر والمقترحات الجادة وفتح ورش الإصلاح الداخلي والانتقال إلى العمل المهيكل والتعجيل بالانتخابات وفرز لجنة علمية موسعة من الصفوة المفكرة، لها من الكفاءة العلمية والسياسية ما يجعلها في مستوى التفاوض والنضال والمدافعة القانونية مع وزارة العدل والحريات ومع الفرق البرلمانية بخصوص مشروع الإصلاح وما تضمنه ميثاق إصلاح منظومة العدالة.

2- الخيار الثاني: - وهو تراجع استبدادي - يتمثل في تأجيج البؤر والصراعات وتكريس الانقسام والارتجال، وتغييب التواصل والرؤية العميقة والتخطيط المركزي لبرنامج العمل، والاكتفاء بالنمط التقليدي في التنظيم والتسيير، والانشغال بالمعارك الهامشية والقضايا السجالية، وإهمال الشراكة التنظيمية بين أجهزة الهيئة أفقياً وعمودياً، وطنياً وجهوياً، مما يجعل الهيئة الوطنية آنذاك - لا قدر الله - ستعيش في حالة من التراخي والإحباط والتراجع.

وبالتالي التمكين - في آخر المطاف - للقوى العميقة الفاسدة الفاشلة في بيئة العدول والتي تتحرك من وراء الستائر وبكل الطرق القذرة للاستحواذ والتحكم في الشأن العام للعدول، وباعتماد استراتيجية متعددة الرؤوس منها:

- أ- أسلوب الفوضى الخلاقة.
- ب- التفخيخ التنظيمي والقانوني لمؤسسات الهيئة الوطنية.
- ج- التوظيف القذر للفئات المتحمسة والثورية من السادة العدول خاصة الشباب منهم.
- د- اعتماد الإشاعة والكذب باسم المناورة والدهاء والحنكة ...

وهذه القوى العميقة مهزومة أصلاً وستهزم بإذن الله تعالى، ولكن بين الخيارين المذكورين أعلاه هناك فضائل ونقائص تتوقف على المقدرة العلمية والتنظيمية للقيادة الناجحة في التقريب والتغليب بين المصالح والمفاسد، وفي علم السياسة قاعدة جميلة تقول: «إن الفشل يقتضي التغيير، ولكن النجاح يقتضي التغيير أيضاً».

ولبيان هذا المنظور أسوق لكم قصة «اختفاء الدب من الغابة»:، هناك دب سائب في الغابة، بعض الناس يسهل عليهم أن يروه، وآخرون لا يرونه على الإطلاق، بعض الناس يقولون: إن الدب أليف، وغيرهم يقولون: أنه ضار وخطير.

ولما كان من الصعب أن نعرف أيهم على صواب، ألا يكون من الفطنة أن تكون قوتنا مساوية لقوة الدب - إن كان للدب وجود؟!«



المسار المأمول



إن الهيئة الوطنية للعدول - في شخص القيادة الحالية-، إذا لم تبادر منذ الآن وتتعقد، مناظرة وطنية على أرضية الميثاق، لتجاوز مواطن الغلل والعجز والإحباط والسخط السائد في وسط العدول، مع تحويل بؤر الإحتقان إلى منابع يتفجر منها الماء والأمل والثقة كرأس مال رمزي للمستقبل عبر الخيار الديمقراطي التوافقي المشار إليه سابقا، فإنها ستكون في مواجهة سيناريو تراجع تراجيدي استبدادي، وهو سيناريو يظل محتملا، إذا لم ننصت جيدا لنبض العدول ومطالبهم، وإذا أضحى هذا النقاش العام محل مزايدات وقتل الوقت لخرس الأصوات الباحة والجاهرة بالحق ودون التفاعل معها بإيجابية وذكاء، فنقول للجهاز التنظيمي عليك السلام، ولا عجب والماء لونه إنائه.

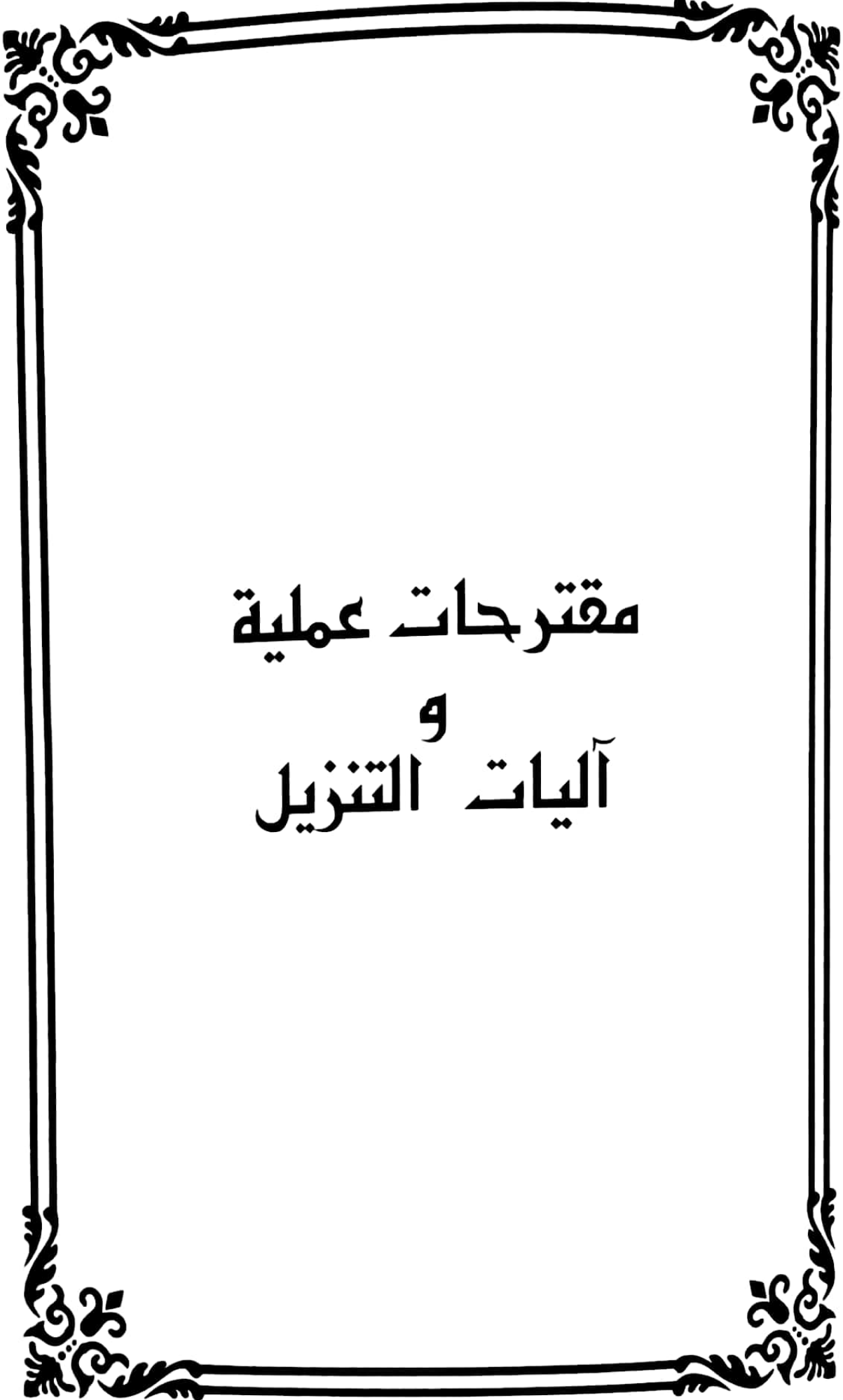
عود على بدء: قلت: إن طرح مثل هذا السيناريو التراجعي - لا قدر الله - لا يهدف إلى تقديم صورة متشائمة عن واقع العدول بقدر ما يتوخى التنبيه للمخاطر والمآلات الفاسدة التي تحذق بمستقبل المهنة والهيئة الوطنية للعدول.

إن مكتسبات أي إصلاح أو انتقال في مسار المهنة تعد هشة بطبيعتها وقابلة لأن تصبح كذلك إذا لم نساهم بشكل جماعي على توطيدها وصون مسارها الإصلاحي من مخاطر التقهقر والتراجع والفسل.

ويتمثل دور الهيئة الوطنية والنخبة الطلائعية من السادة العدول بصفة خاصة في الموازنة والملائمة بين التطلعات الذاتية والتحديات الآنية والمستقبلية بكل تبصر وثقة، ولا سيما أننا في الشوط الأخير المتبقى من معركة النصوص والتشريعات التي ستدشنها وزارة العدل والحريات في الأشهر القادمة من عام 2014 مع المهن القضائية والقانونية.







مقترحات عملية
و
آليات التنزيل



استنادا إلى المقاربة السابقة التي حاولت - قدر الإمكان- التشخيص والوقوف على الارتباكات والمشاكل التي يتخبط فيها قطاع التوثيق العدلي المغربي تفكيراً وتنظيماً وممارسة، فإن هذه - المبادرة- تقترح في شقها العملي بعض الآليات التدبيرية والخيارات التنظيمية الآتية تفصيلها، لأن أي مشروع أو مبادرة ترتبط على مستوى التصريف بسؤالين:

سؤال الكيفية.

وسؤال الأداة.

وفي ما يلي الكيف والأداة وبالله نستعين.

أقترح ما يلي:

- 1 - إجراء الانتخابات الجهوية والرئاسية في أقرب وقت ممكن.
 - 2 - الترشح للرئاسة الجهوية والوطنية ينبغي أن يكون وفق برنامج واضح المعالم يتضمن التصور المستقبلي للمهنة في جميع المجالات.
 - 3 - الترشح لعضوية المجالس الجهوية على أساس «اللائحة» لضمان فريق منسجم مع الرئيس تتوفر فيه الكفاءة والفعالية. والعطاء والقوادة الإقتراحية.
 - 4 - فتح المجال للعدول الشباب - الجدد - للمساهمة في تسيير وتدبير الشأن المهني والمشاركة في صنع القرارات الاستراتيجية محلياً ووطنياً.
 - 5 - تشكيل المجلس الوطني للإنقاذ والصلح.
- ويتكون هذا المجلس الوطني للإنقاذ والصلح من:**

1. اللجنة الوطنية للحكماء، تتشكل من السادة العدول المشهود لهم: بالمصداقية والنزاهة والإحساس بالمسؤولية والغيرة على المهنة.

2. رئيس الهيئة الوطنية للعدول .

3. المكتب التنفيذي .

وتتجلى مهام المجلس الوطني للإنقاذ في ما يلي :

1. تشكيل لجنة تحضيرية للمناظرة الوطنية .

2. إعداد مشروع ورقة، كأرضية للمناظرة الوطنية .

3. السهر على تفعيل وتطبيق ومتابعة توصيات المناظرة الوطنية على أساس

أنها تشكل «ميثاق وطني مشترك» تحت شعار: «الميثاق من أجل الوفاق» .



جواب الطبيب

(خواطر فكرية وأدبية)



حينما أنهيت هذه - المبادرة - وبدأت في تبييضها أتاني عارض مرض إبني سفيان شفاء الله، وانشغلت بالمرض والمريض والطبيب والعلاج، ولم أعد أفكر في زمن معين أنشر فيه المبادرة، لأن قيمة الدراسة والكتابة لا تقاس بوقت تحضيرها، ولا بعدد صفحاتها، وإنما توزن البحوث والدراسات بمقدار الجهد الذي يبذل فيها لتكون مفيدة للعلم وأهله وللجهة التي من أجلها كتبت.

وأسأل الله تعالى الهداية والتوفيق، وأعوذ به أن تزل قدمي بعد ثبوتها على الطريق المستقيم، أو ينحرف قلبي عن الصواب أو أن يلتوي لساني عن الحق، إنه سميع مجيب.

وهكذا، فقد شاء المولى عز وجل أن يفرج الكربة وأن يعجل بشفاء الولد، وانتابني الفرح والسرور وسبقني القلم إلى الورق وأثمر هذه الخواطر التي اختلط فيها انفعال نفسي بأحوال المرضى في أيام معدودات بمستشفى الشيخ زايد وأمراض المهنة التي أعيشها يوميا محزوناً مكلوماً، ولست أدري ما الذي يمنع من التطبيب والعلاج؟!

سَقَوْنِي وَقَالُوا لَا تَغَنَّ وَلَوْ سَقَا *** جبال حنين ما سَقَوْنِي لَغَنَّتْ.

ومع هذه الحالة النفسية القابضة قلت:

لقد نظرت إلى أحوال مهنتي - عدالتي- فوجدت أوضاعها العامة تدعو إلى الرثاء، فجسمها تتخلله السقام، ووجهها تكسوه الشحوب، وجلدها تملؤه البثور، وعظامها لانت حتى صارت عرضة للكسور، واعتلت حواسها واختلت وظائفها.

فسألت الطبيب عن العلاج؟!!

ابتسم الطبيب، وأخذ يتمتم بالفرنسية، وقد خرج في ارتباك من قم المستعجلات حيث أهات وتأوهات المتألمين ... وسكت قليلاً يفكر في الجواب الصحيح، لأن الخوف من التشخيص الخاطيء يزعج أصحاب الضمائر الحية والخائفين من الله تعالى .

أجابني الطبيب في هدوء ولباقة وتؤدة:

إن جسم المريض لن تعود له العافية، إلا إذا تناول الغذاء الكامل، والدواء المناسب، والعناية المطلوبة.

ولما نظرت إليه في استغراب، حاول أن يتجاهل نظراتي واستطرد قائلاً:
 ” هذا موضع التسليم في حياة الناس المادية والعادية، ولكن لا تنسى أمراض
 القلوب والعقول، فلها كذلك أغذية وأدوية بها تقوى وتسمو، والا فلن ترى إلا
 عوجاً فكرياً وضموراً معرفياً وعجزاً روحياً.“
 قلت في نفسي:

صدق الطبيب، من الخطأ أن أعتقد أن المرض غلب الطبيب كلا، إن الطب أوقف
 انتشار المرض في الجسد قليلاً، ومشى بالعليل خطوة نحو العلاج.
 وأمراض العدول جاءتهم من الباطن قبل أن تجيئهم من الظاهر، وهذه الحقيقة
 يعرفها الأئمة الأيقاظ من السادة العدول قبل غيرهم.
 وبأحسرتاه، على عزلة مهنتنا، ووحشة أهلها، لقد خارت قواهم وتعثرت
 خطاهم في كل المجالات.

فيا حراس «العدالة» من ينهض بالحمل الثقيل؟! لا جرم أننا نحصد اليوم عقبي
 من فرط في الأمانة واستهان بالمسؤولية واستحلى بالكراسي وبتمانم حراق
 البخور وتجار الأوهام الذين يمرحون في المجالس والمكاتب والملتقيات، يزينون
 الأحوال والأوضاع للمخدوعين ممن لم يفهموا قواعد اللعبة.

فإذا لم يكسر السادة العدول قيود الأوهام التي كبلت عقولهم وأفكارهم،
 فبهيات أن يصير لهم وزن تنظيمي أو تقوم لهم قائمة مهنية شريفة.
 والأمر بين الحالين لا تجدي فيه العملية الجراحية السريعة، ولا يقبل فيه الحكم
 العابر العاجل!!

فالانسان من الناحية المادية حيوان أدنى من غيره وأضعف، وصدق الشاعر:

لولا العقول لكان أدنى ضيغم *** أدنى إلى شرف من الانسان

فالعبرة بالصورة المعنوية والمعرفية والهينة الروحية والتربوية.

إخواني العدول، لا بد من تفتيح البصائر على حقائق المهنة، وتشخيص أسباب العلل، ومكامن الخلل التي عطلت رسالتها ودورها الحضاري، حتى أضحت تجر وراءها أثقالا من الجهالة والتخلف، تزرى بكل نسب لها في المحافل والمنتديات!؟

حتى كدت أستشهد بقول ابن الوردي في لاميته:

لا تقل أصلي وفصلي أبدا *** إنما أصل الفتى ما قد حصل

نعم إصلاح المهنة لا يتم بين عشية وضحاها، فطريق الإصلاح طويل وخطواته قصيرة، والعقبات في الطريق كثيرة، وأصحاب المبادئ والمؤمنون بالتغيير سيصلون حتما إلى الهدف المنشود إن شاء الله بالصبر ومواصلة الكفاح طال بهم الزمان أو قصر.

إن منطق الإصلاح والتغيير هو منطق الغالبة في ساحة التدافع والصراع، ولا منطق غيره، ولكن وسائل الإصلاح والتغيير هي التي تتنوع تفكيراً وتنظيماً وتطبيقاً.

لهذا ينبغي للسادة العدول أن ينخرطوا في منطق الإصلاح ومنطق العصر والمجتمع، وإلا ستبقى مهنة العدالة والتوثيق العدلي في متاهات العزلة والإنفراد الشاذ وضحالة وزنها وخفته في ميزان المهن وساحة الهيئات.

إن تحقيق الإصلاح والتغيير مطلب شريف يستوجب تشخيص الأمراض الذاتية والمهنية والتنقيب عليها بمسبار النقد الموضوعي، وبمنظار العلم، وبمكيال الصدق في الطلب والغيرة، ليكون التشخيص أوثق، وليكون العلاج تطبيقياً عدلياً وفي مصحة العدول، وبدواء صيدلية الهيئة الوطنية للعدول، حتى لا نملس

على العاهة، بل نستأصلها من الجذور بإذن الله تعالى، والأناية وسكر الهوى،
وحب الذات وحب الظهور، والتناجش؛ رأس الداء، وجرثومة المرض الصارفة عن
التغيير والوحدة والإصلاح بين العدول.

ولا يغير وجه المهنة من لم يغير نفسه، وصدق الباري تعالى حين قال: «إن الله
لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم». سورة الرعد، الآية: 12.

« وكل أحد يقضته على قدر حاله ». كما قال الشيخ الصالح سيدي عبد القادر
الجيلاني رحمه في الفتح.

إنما يستنكف عن سماع النقد والتغيير المقلدون، والمدموغون بطابع السكون
والقعود في أعشاش الماضي والتاريخ في رقعة سبخة عقيمة، هي: «النمطية، و
«الماضوية» و«التقليدية الخاملة».

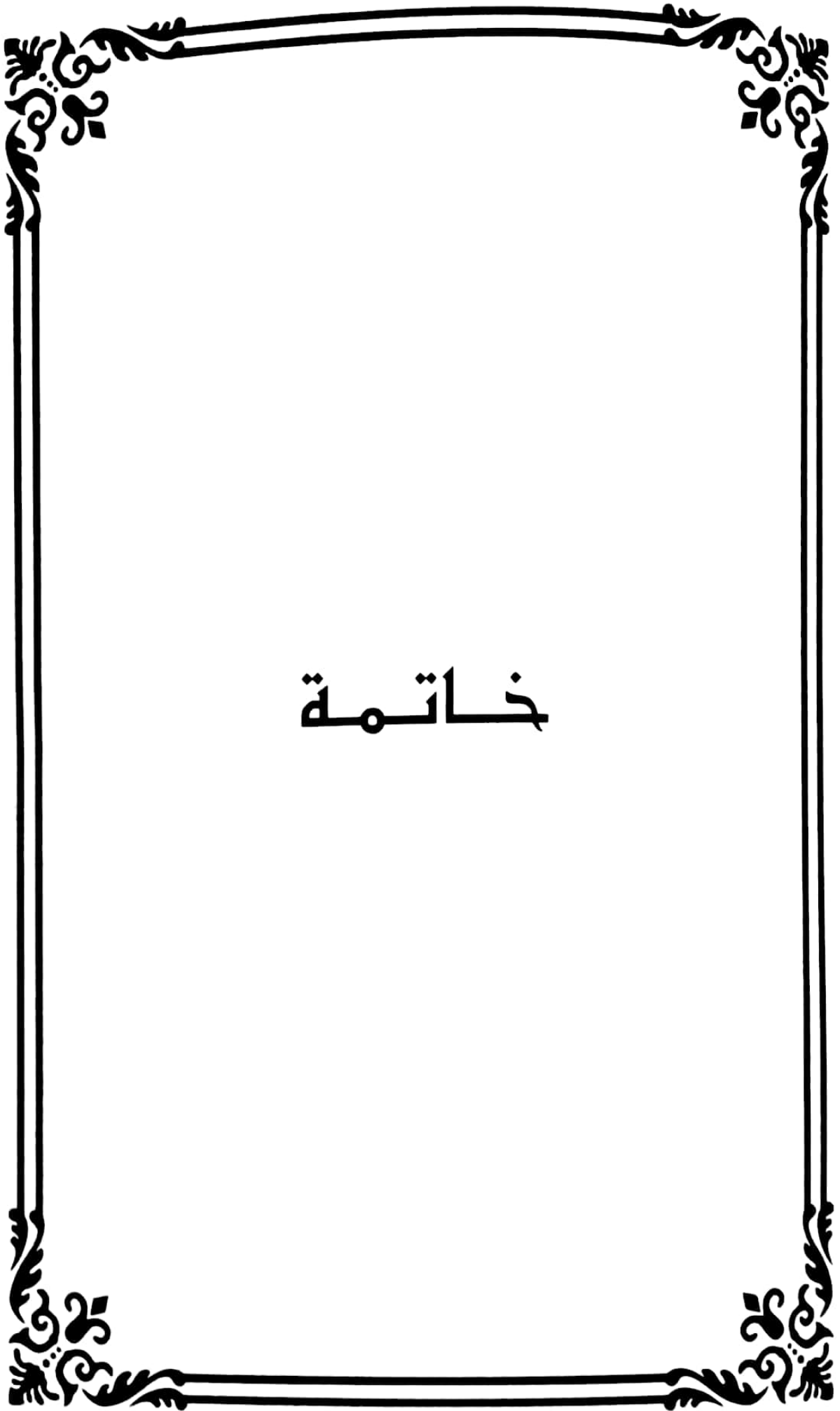
التغيير والإصلاح خطوة مصيرية من مساق متذبذب للسادة العدول، إلى سياق
مفقود منشود، إلى آفاق أخرى حية نيرة منفتحة على الزمان والمكان والمجتمع
والتاريخ والحضارة المعاصرة، العلاج بالتغيير هو المآل الحتمي لتحقيق البواعث
النفسية والاجتماعية والفكرية والمهنية للسادة العدول، هذا مدار همنا وبؤبؤ
تَهَمُّنا في هذه المبادرة.

وأدعو كل ذي فضل طارف أن يدلي برأيه ومقترحاته، فما ينتظر المهنة وأهلها
منذ الآن بعد صدور توصيات إصلاح منظومة العدالة، لن تغني فيه الإشارات
والاتهامات والمزايدات والشعارات، نبتهج ونفرح - والله- من صميم القلب
بوحدة وسمود أهل الشأن رغم ما اعتل في النفوس والعقول من واضحات
العدالة وقضاياها، فالسفين المهني الذي وجدنا أنفسنا من ركابه، مسؤولون أمام
الله والتاريخ بضرورة جرّه من حيث رمت به العواصف القواصف إلى جادة
البحر الهادئ، جادة الأخوة والتعاقد والتسامح والتناصر، فما الذي يجمعنا؟!
وما الذي يفرقنا؟!

رحلة السفر من الماضي إلى الحاضر ومن الحاضر إلى المستقبل طويلة وشاقة،
ولكن إيماني بالله عز وجل وبمده، واعتقادي الراسخ بعدالة قضيتنا والمصير
المهني المشترك هي تأشيرات جواز سفرنا من مدافن أهل الردى إلى منازل أهل
الهدى، ومن دكاكين أهل السماط إلى دواوين أهل الاغتباط .
وربنا المسؤول في التسديد والرفق والتوفيق والتأييد .
ختم الله لنا ولكم بالحسنى، وجعلنا وإياكم ممن يستمعون القول فيتبعون
أحسنه .







خاتمة

وفي ختام هذه المبادرة لابد من السعي الجاد لدراسة عوائق الوحدة والتضامن والتكثف، ووضع الخطط والبرامج لاسترداد عوامل القوة والكرامة، من خلال التأزر والمحبة والتآخي، وبناء العقل العدلي الاستراتيجي القادر على التفكير والتحليل والمقارنة والنقد وتحديد موطن الخلل والضعف في المهنة والهيئة، وامتلاك القدرة على إبصار العواقب وحسن التقدير للواقع.

فالمسؤوليات والأعباء، في تنظيم المهنة وتدبير الشأن المهني متفاوتة ومتنوعة ومتعددة، وعملية الاضطلاع بها تتطلب مهارات متنوعة في الفهم والتفكير وقدرات عملية وقابليات متفاوتة في الممارسة والتطبيق، «فكل ميسر لما خلق له».

وفي غياب «هذا الاضطلاع» في الساحة المهنية والتنظيمية للسادة العدول، لا أشك في وجود أعطاب كبيرة وكسور كثيرة في كياننا الفكري والنفسي، جعل خطة العدالة في هذا الوضع المهين.

ولا يمكن أن نصح إلا بعلاج هذه العاهات ... والأعطاب... أعطاب العقل والتفكير..

والنهوض بالمهنة وتجديدها ليس في الميدان القانوني والتشريعي فقط، بل في ميادين أخرى، ولعل أهمها وأشدها بأسا - في تقديري- تكمن في معركة البناء الفكري والوعي المهني.

ومن الأخطاء التاريخية والتنظيمية والمهنية التي أعاقت التطور النوعي في مسار خطة العدالة أمران أساسيان:

الأمر الأول: جهلنا بالمحيط السياسي والمهني والبرلماني والحقوقى الموار بالحركة والتحالفات والتقلبات...

الأمر الثاني: قصورنا عن إدراك اليات هذا المحيط وقواعده وثقافته ونمط تفكيره...

وبسبب هذا الجهل والقصور سقطت لنا اختصاصات وشهادات وضاعت منا مكتسبات توثيقية ومهنية، والسادة العدول في تنابز بالألقاب وتفاجر بالصراعات، وهم في غفلة أول الليل التي يقول فيها الشاعر،

يا نائم الليل مسرورا بأوله *** إن الحوادث قد يطرقن أسحارا

وثم أمر آخر هو قاصمة الظهر وكارثة الدهر هو تخريب البيت الداخلي وتمزيق الكيان المهني إلى كتل وأشياء وأحلاف...

فأضحى حالنا: «**عدول بلا تنظيم وتنظيم بلا عدول**».

ومهما كانت مساحات التلاوم والتقاذف بإلقاء التبعات وإرجاع الأسباب بين السادة العدول فالنتيجة واحدة هي: الأزمة والكارثة.

وهنا لا بد أن نقول: إنني برغمي أقص هذه الآلام الموحجة.

لكن ماذا أصنع وأنا أرى كيان العدول وهيئتهم يخرب بأيديهم ... مأساة الحاضر نتيجة طبيعية لمأساة الماضي. فهل من عدل راشد أو عدول رشداء يصرخون: وعدالتاه .. وتوثيقاه ... وهيئته...

ليستبقوا في كيان المهنة الحياة والروح؟!!

وأنا أتساءل مع كل غيور: لحساب من يتم هذا التخريب المؤسسي والمهني؟! لا أريد إنكار أخطائنا .. كما لا أريد إخفاء المحاميد والأمجاد التي حققها الرعيل السابق من العدول والرعيل اللاحق من بعدهم «ذرية بعضها من بعض، والله سميع عليم»، سورة آل عمران، الآية 34.

وبما أن أهم ما في هذه المبادرة كونها قراءة تشخيصية نقدية واستشرافية في موضوع مشترك بين السادة العدول، هو: **الكرامة المهنية والمستقبل المهني**.

فإني أدعو جميع السادة العدول أن يساهموا في مناقشتها وتعديلها وتنقيحها لتكون أرضية مشتركة للإصلاح والتغيير، ومناقشة الأفكار والمقترحات تكون

من نصيب العقول الكبيرة، أما عويل الصغار فإنما يشتد كلما رأوا ما يدعون إليه مهجورا مجرورا، ومع ذلك، فأنا مع كل ذي معرفة شريفة نشارك الملائم من أهل الاختصاص والمعرفة في الحوار والنقاش، ومعاذ الله أن أفقد الإنصاف ولكنني أمقت صنفا من أهل الخطة ديدنهم النفاق والمين والخداع بدعوى النضال والناورة والدفاع عن حقوق العدول... وما أحوج المهنة والهيئة إلى صنف أولي عزم شديد، شيمتهم الصدق والكفاءة والتكوين والمهارة ... فهل يجود الزمان بهؤلاء؟!!

إذن هذه هي مبادرتنا كتبت في زمن عصيب، يحدوها حلم الكرامة المهنية وتغيير الواقع المهين. لا ندعي لها الصواب لأننا من الخطائين، وخير الخطائين التوابون.

ولا يبع العبد الفقير إلى ربه إلا أن يقر ويؤكد قصوره عن سبر أغوار الملفات والقضايا المثارة في هذه المبادرة على أهميتها وشدة حساسيتها كما لا يدعي الإحاطة بجميع الإشكالات المطروحة على الساحة المهنية ولكن حسبه أن يكون قد أثار ونبّه من هم أفقه وأعلم منه، واستفزههم لاكتشاف مداخل الإصلاح وطرق الخلاص حالا ومآلا، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، والله حسبي ونعم الوكيل.



هذا الكتاب

إن هذه المبادرة لا تروم تقليب المواجع، بقدر ما تسعى إلى التثبيته على المسارعة إلى الخير في الأمر العام للسادة العدول دون الإضرار بالأخوة الجامعة، مع استصحاب النية الحسنة، ودون تغييب العقل الناقد المحلل فضلا عن الإرادة العازمة.

وقد يكون من الإصابات القاتلة التي نعاني منها اليوم هو عدم امتلاك القدرة على التفريق بين المقصد والوسيلة، بين الثابت والمتحرك، بين الإمكانيات والأمنيات، وبين الأهداف المرحلية والإستراتيجية في منظومة التوثيق العدلي، الذي ينعكس مباشرة على النسيج التنظيمي للعدول بدءا بالإطار التنظيمي ومرورا بالأنشطة والتظاهرات وانتهاء بالسلوك اليومي للعدول في محيطهم المهني، وفي العلاقات البينية - بينهم - أفرادا وجماعات.

إن مدار المسؤولية المهنية والتكليف الجماعي يستوجبان منا جميعا البحث عن الحلول والقرارات المناسبة لواقع الهيئة الوطنية، ولحالة العدول المصابة بالركود والتوقف.